

مديرية الزراعة: 250 ليرة لكل كيلو من الدبابير الحمر

بينعمل مقلي؟



وعود بإعادة دراسة قرار إلزام المفصولين والمستنفدين بدفع رسوم «الموازي»

فادي بك الشريفة

تنتظر شريحة كبيرة من طلاب الجامعات صدور قرار مبشر من وزارة التعليم العالي يقضي بتأجيل تطبيق قرار إلزام الطلاب المستنفدين أو المفصولين بدفع رسوم التعليم الموازي الجديدة المطبقة على الطلاب وفق قرار مجلس التعليم العالي. واستمرت حملات الطلاب ومناشاتهم الداعية إلى إصفاهم بتأجيل القرار، وخاصة أن انعكاساته ذات مردود سلبي عليهم ولا تقدر الظروف التي يعيشها الكثير من الطلاب في مختلف الجامعات ممن اضطروا للعمل خلال الأزمات لتأمين مصروف الجامعة، ويجمعون بين الدراسة والعمل في آن معاً. وفي مستجدات الموضوع بين عضو لجنة الإرشاد والتوجيه في مجلس الشعب سمير الخطيب لـ«الوطن» أنه تم الطلب من وزارة التعليم العالي إعادة النظر بالقرار الخاص بفرض رسوم التعليم الموازي على شريحة من الطلاب المستنفدين أو المفصولين ومختلف الحالات المذكورة ضمن القرار الصادر مؤخراً من التعليم العالي.

وأكد الخطيب ضرورة وضع مدد زمنية لتطبيق القرار خلال المرحلة القادمة وتأخير تنفيذه، وأن لا يكون له مفعول رجعي ويُنحصر تطبيقه على الحالات الجديدة مع تحديد فترات زمنية لآلية تطبيقه بأن لا يكون بشكل مفاجئ. كما كشف الخطيب أن ممثلي وزارة التعليم العالي وعدوا خلال الاجتماع معهم، بإعادة دراسة القرار مجدداً من مختلف جوانبه.

هذا وشمل قرار دفع الرسوم، الطلاب المفصولين فصلين دراسيين أو أكثر وأعيد إلى الجامعة، والطلاب المفصولين فصلًا نهائيًا وأعيد للجامعة وفق المرسوم الذي أصدره رئيس الجمهورية بمنحه عامًا استثنائيًا كاملاً للطلاب وشمل طلاباً من ١٩٩٥. كما شمل الطالب المستنفد الذي دخل هذا العام كطالب مرسوم، وذلك بمجرد دخوله للعام الدراسي وتقديم مواد كطالب مرسوم بغض النظر إن ترفع في الفصل الأول أو سيقرف بالثاني. وكان صرح معاون وزير التعليم العالي رياض ظفون أن القرار الفصل يعود لمجلس التعليم العالي.

سبب وفاة شابين.. مساعد غير آمنة في أبراج وأبنية السويدياء!

السويدياء- عبير صيموعة

تفتقد معظم مصاعد الأبنية الحديثة والأبراج في السويداء معايير السلامة، رغم وجود لجنة من نقابة المهندسين من المفترض أن تكون الجهة المراقبة والمتابعة لتربيتها، وقد ثبت ذلك بعد سقوط مصعد في أحد الأبراج بمن فيه ما أدى إلى وفاة شابين في مقتبل العمر، كما اشتكى صاحب أحد الأبنية نضال. ح المؤلف بناؤه من ثمانية طوابق من عدم تركيب المصاعد ضمن بنائه بالمواصفات الحقيقية، ناهيك عن العديد من الحوادث من أخطأ وتوفقات وغيرها تكشف المستور. نقيب فرع المهندسين في السويداء عدوى سلبية شددت على وجود لجان لاستلام المصاعد في العقوبة تقدم تقريراً إلى مجلس المدينة ليعرض على أساسه الإيعاز إلى السجل العقاري بفرض البناء بعد التأكد من جاهزية المصعد وهذه اللجان تتضمن مهندسين مختصين في مجال الكهرباء والميكانيكا وهناك لجنة تقوم بالتدقيق على عمل هذه اللجان واستعراض عينات من محاضر المهندسين جرى تشكيلها بعد ورود عدة شكاوى حول عمل المصاعد في عدد من الأبنية والأبراج.

موضوع الشكاوى يحتوي على مصعدين تم استلام مصعد واحد من اللجنة منذ أكثر من ثمانية شهور بينما المصعد الآخر تم توقيفه بناء على طلب صاحب العقار كما قامت النقابة باستدعاء اللجنة التي استلمت المصعد سابقاً وقامت بتكليف لجنة للتدقيق في موضوع المصعد وتبين أنه بحاجة إلى صيانة بعد هذه المدة الطويلة. أما حول المصعد الذي وقع فيه سلبية أن المصعد كان قد جرى استخدامه من أصحاب العقار قبل كشف اللجنة واستلامها المصعد المذكور وهذا يعتبر علاقة خاصة بين صاحب العقار والمصعد الذي نفذ المصعد. من جهته رئيس مجلس مدينة السويداء والم جربوع أكد أن تقرير السلامة الفنية للمصاعد يتم تقديمه من نقابة المهندسين وبناء على التقرير يمكن فرز العقار في المصالح العقارية وإذا لم يتم تقديم هذا التقرير لا يمكن الفرز. طبعاً وبعد أخذ آراء الجهات المعنية بالقضية لا بد هنا من الإشارة إلى أن لجنة التدقيق على لجان الاستلام في نقابة المهندسين جرى تشكيلها بعد ورود عدة شكاوى حول عمل المصاعد في عدد من الأبنية والأبراج.

بعد توقف عشر سنوات.. مخبر السموم إلى العمل

حجوة: اليوم يبدأ استقبال معلومات ذوي المفقودين عبر «الوتس أب»

محمود الصالح



كشف المدير العام لهيئة الطب الشرعي في سورية زاهر حجوة عن بدء العمل اعتباراً من اليوم الأحد ببرنامج جديد لاستقبال المعلومات من الأهالي مباشرة وعبر خدمة التواصل الاجتماعي «وتس أب» من ذوي المفقودين لوضعها في جدول المعلومات الذي سيعمل عليه المكتب الخاص الذي انطلق عمله اعتباراً من اليوم في الهيئة والذي يعتمد على الحصول على جميع المعلومات عن الشخص المفقود من ذويه مباشرة ومن خلال خدمة التواصل بهدف عدم تكبد المواطنين عناء السفر إلى دمشق، موضحاً أنه سيتم مقارنة تلك المعلومات التي يدي بها الأهالي مع ما يتوافر من معلومات التحليل لتحديد الشخص المفقود، وفي مرحلة قادمة سيتم اخذ عينات الدم من أهالي المفقودين عبر فروع الهيئة في المحافظات وتحليل هذه العينات لمقارنتها مع عينات الجثث مجهولة الهوية.

إلى ذلك سيتم بدء العمل في مخبر السموم الذي كان متوقفاً منذ عشر سنوات إذ تم إحصاره ولم يعمل منذ إنشاء هذا المخبر، منوهاً بتأهيله بشكل فني وتأمين ٢٥٠ مليون ليرة لهذه الغاية، وهذا المخبر سيؤسس في الخدمة خلال فترة ثلاثة أشهر وهو قادر على تغطية جميع حالات

التسمم في البلاد ولن تبقى أي حالة تسمم جنائي من دون اكتشاف، لافتاً إلى وجود الكثير من حالات التسمم الجنائي حالياً لا يمكن اكتشافها خصوصاً إذا تراكفت حالة الموت مع سبب آخر مثل السمكة القلبية. ولفت حجوة إلى تجهيز مقر فرع الهيئة في حمص في منطقة الشماس والعمل على إنشاء مركز للطب الشرعي

٥٦ طبيباً شرعياً في البلاد ولا إمكانية لغيرهم خلال السنوات الأربع القادمة

الصليب الأحمر الدولي لإيفاد أكبر عدد ممكن من الأطباء الشرعيين وتدريبهم بما يخص قضية الاستعراق وخلال الفترة القادمة من العام الحالي سيتم إيفاد ٣ أطباء شرعيين إلى قبرص للتدريب حول موضوع الاستعراق، وهناك خطة للتعاون مع إيران كونها من أكثر دول العالم تطوراً في الطب الشرعي، ويتم العمل على الاتفاق مع مصر للتدريب عدد من الكوادر هناك وربما الاستعانة ببعض أطباء الطب الشرعي للتدريب داخل سورية. وأشار حجوة إلى أنه ما زال هناك تراجع في أعداد الأطباء الشرعيين نتيجة سمي الكثير منهم لتقديم الاستقالة بسبب عدم وجود أي ميزات للطبيب الشرعي في وقت البحث فيه أعباء ومخاطر كبيرة، تحث لا يتجاوز العدد الآن ٥٦ طبيباً شرعياً وخلال السنوات الأربع القادمة لن يكون هناك أي رافد جديد وكشف حجوة عن وجود مفاوضات مع جامعة ميلان في إيطاليا برعاية

أهالي عرطوز عطاش والنقص ثلث الحاجة

القنيطرة - الوطن

معاناة أبناء تجمع عرطوز الضهرة مع المياه ليست وليدة اليوم، إذ ظهرت منذ أحداث التجمع نتيجة نقص مصادر المياه وفشل العديد من الآبار التي قامت مؤسسة مياه القنيطرة بحفرها، وشكوى نقص المياه كانت حاضرة في جميع جولات ولقاءات جميع المحافظين مع أبناء التجمع، وأثمرت جهود المؤسسة بالحصول على حصة من خط ريماء المخصص لريف دمشق إلا أن الحصة تكاد تنخفض في فصل الصيف إلى العشر تقريباً نتيجة انخفاض منسوب مياه ريماء والاعتماد دائماً على الصهاريج الخاصة لينتقل ذلك عبئاً مالياً إضافياً على أبناء التجمع وأقربيتهم من الأسر الفقيرة والمهجورة. يؤكد أبو أحمد أن المياه لا تصله إلا ساعة واحدة كل ثمانية أيام ولا يستطيع أن يملأ نصف الخزان الذي يتسع لعشرة براميل، منوهاً إلى أن المياه كانت جيدة خلال فصل الشتاء حيث وصل الدور إلى الخامس والرابع أحياناً ولكن خلال الصيف تزداد المعاناة ما يضطره إلى شراء المياه من الصهاريج غير معروفة المصدر وبأسعار مرتفعة قد يصل البرميل إلى ٣٠٠ ليرة، واقترح محمد أبو خالد بأن تقوم مؤسسة مياه القنيطرة بنقل المياه من أرض المحافظة وضخها بالخزانات كحل إسهافي مؤقت ويبحث تتم مخاطبة وزارة الموارد المائية بتأمين اعتمادات مالية إضافية لزوم هذه الغاية وبذلك تقوم بحل معاناة أبناء التجمع مع المياه ريثما تقوم مؤسسة مياه القنيطرة بإيجاد الحلول الناجعة. مدير عام مؤسسة مياه القنيطرة المهندس أمين الشمالي أكد أن عدد سكان التجمع يقدر بنحو ٣٠ ألف نسمة يتم تزويدهم بالمياه حالياً من خلال مصادر مائية هي الآبار الواقعة ضمن التجمع ويبعد غزارة ٣٠/٣ ساعة ويبعد ٣٠٠٠ م يومياً، أما الكمية التي تصل حالياً من خط ريماء فلا تتجاوز ٢٠٠ م٣ يومياً بعد أن كانت ٣٠٠٠ م٣ مبيئاً أن الكمية الحالية ٣٠٠٠ م٣ فقط على حين أن الاحتياج اليومي ٣٠٠٠ م٣ وبذلك فإن العجز المائي في تجمع عرطوز الضهرة ٢٢٠٠ م٣ يومياً.

وأشار الشمالي إلى إجراءات تقوم بها المؤسسة حالياً لسد جزء من العجز المائي من خلال حفر بئرين ضمن التجمع حيث من المتوقع الانتهاء من أحد الآبار خلال الأسبوع الحالي والبئير الآخر من المتوقع الانتهاء منه خلال ٢٠ يوماً، لافتاً إلى التنسيق مع مؤسسة مياه دمشق لزيادة حصة التجمع من خط ريماء بمعدل ٣٠٠٠ م٣ يومياً.

السالم ينفي ربط صرف راتب الموظف باستصدار البطاقة الذكية ٤٢ ألف بطاقة ذكية لعائلات اللاذقية ولجنة خاصة لبطاقات مراكب الصيد

اللاذقية- عبير سمير محمود

كشفت لجنة المحروقات في اللاذقية عن منح ٤٢ ألف بطاقة ذكية لعائلات مقابل منح ١٤١٤٤ بطاقة للآليات، مشددة على أهمية مشروع البطاقة الذكية كمشروع وطني يضمن إيصال الحقوق والميزات وسلع الدعم إلى مستحقيها.

وبيئت اللجنة خلال اجتماعها برئاسة محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم، أن عملية منح البطاقات مستمرة في ٤٣ مركزاً وناقذة موزعين في مناطق المحافظة وريفها كافة. وفي خطوة تحفيزية لاستصدار البطاقة، أعلنت اللجنة عن زيادة عدد مراكز منح البطاقة الذكية بهدف رفع نسب إنجاز المشروع الوطني من جهة، ولعدم تكليف المواطن أي عبء خلال عملية استصداره البطاقة، مبيئة بتشكيل لجان إصدار البطاقة الذكية الخاصة بالموظفين في المؤسسات والشركات والاتحادات من خلال مديريات المعلوماتية في كل مؤسسة وشركة ونقابة. وأكدت اللجنة إحداث مركز خاص بشركات النقل والانتهاء من هذا القطاع بالسرعة القصوى، مع تشكيل لجنة متابعة خاصة



لبطاقات مراكب الصيد. وبحثت اللجنة موضوع مخصصات الآليات الزراعية من طراد الحروقات وإصدار البطاقة الذكية، مبدية تسوية وضعها القانونية، مشددة على أن مخصصات الآليات الزراعية مجوزة، متوعدة بإغلاق أي محطة وقود في حال الامتناع عن تأمين أي آلية زراعية وتزويدها بالمادة. وفي تصريح على هامش اجتماع مجلس المحافظة الأخير، أكد محافظ اللاذقية

استصدار البطاقة أمر تحفيزي لا أكثر، مؤكداً أن مشروع البطاقة الذكية مشروع وطني يجب التعامل معه بمسؤولية من الجميع.

وكانت قد افتتحت عدة مراكز لإصدار البطاقة الذكية في مدينة اللاذقية، منها مؤسسة الحبوب ومديرية الجمارك ومديرية البريد، والمكتب البلدي، وفي مدرسة جهاد ماضي في الدنتور، ومركز وحدة عفا سقويين، ومديرية النقل، ومركز اللاجئين الفلسطينيين في الرمل الجنوبي، ومركز السورية للتجارة في مشروع شريعت، وكافية الشاطئ. وبسبب الإقبال الكثيف للمواطنين على استصدار البطاقة، وجه محافظ اللاذقية بافتتاح ثمانية مراكز جديدة لاستصدار البطاقة الذكية، للتخفيف عن المواطنين وتسهيل حصولهم على البطاقة من أقرب مركز على مكان الإقامة، وتوزع المراكز حسب التوزيع الجغرافي، في المركز الثقافي في القطبية، ومجلس بلدة المزيرعة، والمركز الثقافي في عين الشرقية، ومجلس بلدة عين شقائق، والمركز الثقافي في كلمانو، والمركز الثقافي في عين البيضاء، ومجلس بلدة الهلولة، ومركز في حي الزقزاقية.

لماذا لم تنجح بلديات طرطوس بتحسين إيراداتها الذاتية؟

طرطوس- محمد حسين

شهدت الجلسة الأولى لمجلس محافظة طرطوس دورته الأخيرة طلبات بالجملة لكثير من البلديات للمعونات، ما يمكن اعتباره مؤشراً على تراجع دور الجهات المحلية وعجزها عن قيامها بالدور الموط لها في التنمية المحلية يعكس ما تم سماعه خلال زيارات الحكومة للمحافظة عن التنمية في الوحدات الإدارية؟ رئيس مجلس محافظة طرطوس ياسر ديب أوضح لـ«الوطن» أن هذا الموضوع دوري متكرر على مدار السنة ولا يقتصر على دورة بعينها مشيراً إلى أن أغلب البلديات في المحافظة لا يمكنها القيام بأي مشاريع ولو كانت صغيرة من دون معونة من المحافظة ولذلك يقتصر دورها في كثير من المشاريع على تحضير الدراسة ومن ثم طلب المعونة لاحقاً وبعضها يطلب معونة لإنجاز دراسة هذه المشاريع أيضاً. وأشار ديب إلى أن غياب الفرص الاستثمارية أمام هذه البلديات لتحسين وإرداتها لإقامة المشاريع على نفقتها يضعها في موقع لا تحسد عليه ولا خيار أمامها سوى طلب المعونة لتتحقق هذه الغاية. وأشار ديب إلى أن الموافقة على أغلب طلبات المعونة تتم في المجلس بما ينسجم مع التنمية المحلية والعدالة في التوزيع ويتم رصد اعتمادات تنفيذها من الموازنة المستقلة، أما الموافقة على طلبات المعونة للمشاريع الكبيرة أو الإستراتيجية فتحتاج إلى موافقات مركزية حيث تتم الموافقة على بعضها وبعض الآخر يتم رفضه وفق معايير تضعها الوزارة. يذكر أن طلبات المعونة شملت مختلف مناطق المحافظة حيث تقدمت بلدية تالين بطلب إعانة لتنفيذ وصلة صرف صحي في قرية بلورة وكذلك بلدية معيار شاعر تقدمت بطلب معونة لرصد تمويل مشروع صرف صحي وبلدية حيالاتا بطلب رصد مبلغ لمعالجة الكتل الصخرية التي تعلق عن بوضاحي وبلدية حصين البحر طالبت بإعانة لتنفيذ طريق في وطى الحصين وأيضاً بلدية تركب طالبت بإعانة مالية لتخدم حارة في قرية زبرقان تعاني من مشاكل في الجور الفنية وبلدية فتاح نصار طالبت بإعانة لشق وتعميد طريق عين الجديدة وبلدية زهر صفرا طالبت بإعانة لطريق يخدم أحد المجمعات الصحية.

حتى بلدية المحررة لكنها تتركز في المحافظة طالبت بإعانة مالية لجمع وترحيل القمامة من القرى والمزارع التي تم ضمها إلى المدينة وبلدية طرطوس (مدينة رصدة مركز المحافظة) طالبت بإعانة لتمويل إجراءات الحماية الذاتية في مركز الانطلاق ومحيطه. والسؤال لماذا فشلت وحداتنا الإدارية حتى الآن في تنفيذ توجهاتنا المباشرة لرئيس الحكومة القاضي بتحويل تلك الوحدات لمراكز تنمية في قطاع كل منها من خلال إقامة مشاريع استثمارية على أملاكها؟ هذا ما ستحاول الإجابة عنه في مادة لاحقة.

معاون وزير الصحة: سيتم تعزيز المخزون الدوائي للمحافظة مدير الصحة لـ«الوطن»: نستخدم دواء منتهي الصلاحية

الشمانيا تنتشر في دير الزور

عبد المنعم مسعود

أكد معاون وزير الصحة حبيب عبود توافر دواء الشمانيا لدى وزارة الصحة، مبيئاً أنه تم التواصل مع مديرية صحة دير الزور للوقوف على الحاجة الدوائية لمعالجة الشمانيا التي بدأت تظهر في بعض قرى المحافظة. وكشف عبود في تصريح لـ«الوطن» أنه تم التأكد على مديرية صحة دير الزور لإرسال ما يستلم ألف

وحدة من مديرية الإمداد في وزارة الصحة التي تم توجيه إليها بتعزيز المخزون الدوائي للمحافظة مبيئاً أن هذا المخزون يضاف إلى كمية الدواء التي تم تسليمها في شهر آذار. وكانت «الوطن» قد تواصلت مع مدير صحة دير الزور عبد نجم العبيد الذي أكد انتشار مرض الشمانيا في دير الزور وتركزه في الريف الغربي للمحافظة مبيئاً أن الحالة لم تصل بعد إلى مرحلة

انتشار الوباء كما حصل في عام ٢٠١٦ حين تجاوز عدد الإصابات ١١ ألف إصابة. وأشار مدير الصحة إلى أن ما ينقص المديرية حالياً الدواء مبيئاً أنه وبناء على توجيهات وزارة الصحة سيتم استلامه اليوم موضحاً أن الدواء الموجود لدى المديرية منتهي الصلاحية لكن ستمت باستخدامه لكون فعالية الدواء لم تنته. وأكد العبيد أن هناك أسباباً تعود لمرض الشمانيا على تغطية ريف

المحافظة منها عدم وجود سيارات لدى مديرية الصحة لكن مع ذلك تتم المتابعة من فريق طبي مؤلف من ٢٠ مختصاً يرأسه طبيب جلدية. وأوضح العبيد أن المعالجة يجب أن تبدأ بأسرع وقت ممكن، وهو الشق الذي يؤدي انتشارها إلى انتشار المرض وذلك من خلال رش المبيدات الحشرية التي تؤدي إلى القضاء عليها، مبيئاً أن الإصابة بالمرض لا تؤدي إلى العوى ومن ثم فإن المعالجة مسالة بسيطة متعلقة

بتوافر الدواء. وأكد أن أغلب الإصابات هي في المناطق المحررة لكنها تتركز في قرية أبو شهري إضافة إلى بعض الإصابات في حطة ومراط في الريف الغربي إضافة إلى بعض قرى الريف الشرقي مؤكداً أن المدينة خالية من الشمانيا لكن ذلك لا يعني وجود بعض الحالات لافتاً إلى حصول خطأ أحياناً في التشخيص في بعض الحالات تصنف لشمانيا ولكنها في الواقع هي ليست كذلك.